

المسيحي والدولة

لقد أخبرنا الرسول بولس في الأصحاح السابق عن كيفية تجاوبنا مع محبة الله؛ فعلى أن نعبّر عن امتناننا بالتكريس، أن نقدم أنفسنا ارضاءً لله. وهذا أمر مستحيل، إذا لم نعرف ماذا يريد الله، لذلك يخبرنا بولس الرسول بما يتوقعه الله منا كأشخاص وككنيسة. ولكن هذا لا يفي بكل ما يطلبه الله منا؛ فبجانب كوننا أشخاص، تتألف منا عضوية الكنيسة؛ فإننا أيضاً مواطنون في الدولة الأرضية، وعلى هذا المجال أن نسلك أيضاً بطريقة متميزة. ويواصل الرسول بولس رسالته فيخبرنا بالطريقة التي يجب أن نسلك بها كمواطنين في الدولة.

الله هو معطي السلطة

يستهل الرسول هذا الأصحاح بأن يشرح في عدد واحد أن الدولة تستحق شرعاً خضوع كل شخص تحت حكمها. كيف يكون هذا؟ الإجابة هي أن السلطان الذي لها هو من الله. لا يوجد سلطان مطلق في هذا الكون إلا سلطان الله، ولا يمكن ممارسة أي سلطان في أي مكان بمعزل عن الله. لقد تأسست السلطات الحاكمة الموجودة بواسطة الله. من السهل أن نصدق هذا الكلام عن السلطات التي نحب أن تكون موجودة؛ لكن بولس الرسول يصبر على أن هذا ينطبق على السلطات الموجودة بالفعل، فالحكومة المدنية هي تدبير إلهي.

عند نقطة البداية هذه، يجب أن نفكر كمسيحيين في كيفية سلوكنا كمواطنين في الدولة. الدولة ليست سلطة مطلقة؛ لكنها مفوضة، والذي يعطي الدولة سلطتها هو الله نفسه؛ لذلك فمن غير المعقول أن نعصاها. وهذه النقطة سوف يتوسع فيها قليلاً.

لكن هذا التعليم يتضمن بعض المفاهيم الهامة. على سبيل المثال، عندما تأمر الدولة بشيء لا يرضي الله، الذي أعطاها سلطانها؛ فإن الدولة حينئذ تتجاوز حدودها، وتأمراً أكثر مما فوضت بأن تعمله. من الواضح أن أوامر الدولة في هذه الحالة لا يجب أن تُطاع، والواقع أن مقاومة هذه الأوامر الشريرة واجب مسيحي.

إن علينا أن نعطي ما لقيصر لقيصر، وما لله لله (مر12: 17). لكن عندما يتجاوز قيصر الحدود؛ فيجب أن نطيع الله أكثر من الناس (أع5: 29). هذا هو ما اضطر بطرس ويوحنا أن يفعلاه في أع4: 19، وفعله الكثيرون من قبلهم (انظر دانيال3، 6)، وفعله آخرون كثيرون خلال تاريخ الكنيسة. لقد مرت أوقات اغتصبت فيها السلطات الحاكمة سلطاناً، أكثر من الذي قد أعطي لها من الله. لقد طالبوا بالسلطان المطلق على نفوس الناس، وطالبوا بما يتعارض مع ناموس الله، وقد حاولوا أحياناً أن يُديروا شئون كنيسة المسيح. في مثل هذه الأحوال، كان أبأونا على حق في عدم طاعتهم، ونحن أيضاً علينا أن نفعل مثلهم، إذا تعرضنا لمثل هذه الظروف في عصرنا هذا.

وبولس الرسول هنا لا يعالج مثل هذه الأمور؛ ولكنها تظهر من خلال ما يقوله، ففي الوقت الذي كان يكتب فيه هذه الكلمات؛ كانت الدولة مفيدة للغاية لأولئك الذين ينادون بالإنجيل، ولم يكن الاضطهاد المنظم ضد المسيحيين من قبل الدولة قد بدأ بعد، لذلك فليس غريباً ألا يتناول بولس الرسول المواقف التي يجب فيها مقاومة الدولة. لكن تعليمه يتضمن مبادئ معينة، وتوجد أمثلة عديدة عليها في مواضع أخرى من الكتاب المقدس. وقبل أن تكتمل كتابات العهد الجديد، اختار العديد من المؤمنين أن يستشهدوا، عن أن يخضعوا لأوامر الدولة المحرمة.

إن وجهة نظر بولس الرسول هنا هي أن الدولة تدبير إلهي، لذلك يجب أن نطيعها في كل الظروف العادية. وهذا هو ما فعله المسيحيون الأوائل؛ لذا عندما اعترضوا على الأوامر المحرمة للدولة؛ كانت معارضتهم لها تأثيراً عظيماً.

إن ممارسة الحكومات سلطاتها ليس بسبب موافقة المحكومين، ولا بسبب إرادة الأغلبية، ولا بسبب وجود بعض الاتفاقيات الاجتماعية. لو كان الأمر كذلك؛ فإن مقاومتها لا تكون إلا مقاومة لسلطة بشرية فحسب.

عدد2: "كلا – إن الحكومات تمارس سلطتها بواسطة سلطان إلهي، ومقاومة الأوامر المشروعة للحكومة هي مقاومة لله، والذين يفعلون ذلك سوف يذانون ويحاسبون على أعمالهم، وستكون دينونتهم بحق."

هذا لا يعني أنني يجب أن أفعل كل ما يأمرني به واحد من الناس لا لشيء إلا لأنه هو الحاكم أو موظف حكومي. لكن عندما يمارس الشخص وظيفته كحاكم؛ فإنه حينئذ يُطاع؛ لأنه يكون في هذه الحالة خادماً للتدبير الإلهي. نفس الشيء ينطبق على أعضاء الحكومة والوزراء وموظفي الضرائب والشرطة وغيرهم. إن سلطتهم ليست فيهم كأفراد، لكنهم عندما يعملون كوزراء في حكومة مدنية، ويطلبون طلبات مشروعة؛ فإنني ملزم بأن أطيعهم في هذه، وليس في أي حالة أخرى.

يجب أن يكون التفويض المُعطى لأولئك المتسلطين واضحاً لنا تماماً. عندما يضعون حدوداً لسرعة السيارات أو يطلبون بالضرائب أو يسئون القوانين؛ فإنهم بهذا يعملون داخل حدود التفويض المُعطى لهم، ونحن ملزمون بطاعتهم. لكن إذا أمر هؤلاء بما حرّمه الله في كلمته؛ فلسنا ملزمين بطاعتهم. إننا لا نستطيع أن نطيع السلطة المفوضة عندما يُصدر صاحب السلطان المطلق (الله) أمراً يخالف مطالبها.

أما في المطالب المشروعة؛ فإن الدولة تُطاع طاعتنا لله. عندما تتجاوز حدود السرعة التي تسمح بها القوانين، أو تملأ إقرارك الضريبي متأخرًا أو بدون دقة، وعندما تلقي بالفضلات في مكان عام، وعندما تمنع ابنك من المدرسة دون عذر مقبول، وعندما تعبر الطريق من المكان الممنوع، وعندما تنتقل بالمواصلات العامة دون أن تدفع الأجرة الكاملة؛ فإنك بذلك تقاوم الله، والمسيحي يجب أن يكون متميزًا حتى في هذه الأمور. إن النصائح في الأصحاح الثاني عشر (12: 1-2) تفقد معناها، إذا لم نتممها هكذا عمليًا. ولا يمكن أن نبرر مشابهة تصرفاتنا لقواعد سلوك المجتمع كله لمجرد أننا إذا لم نفعل ذلك نصبح محل سخرية ويستخفوا بنا. إن شكر الله من أجل مراحمة يعني أن نحيا الحياة التي ترضيه، وهذا معناه أن نقدم طاعتنا الكاملة لأولئك الذين وضعهم الله علينا.

السلطة لخير المحكومين

عدد3: "الحكومة المدنية والقانون المدني والنظام، كلها أمور حسنة. إنها لا تُرهب أولئك الذين يصنعون الصلاح، بل الذين يفعلون الشر. هل تريد أن تحيا دون خوف من السلطات؟ إذن افعل الصلاح، وسوف تلقى منهم كل مديح واستحسان."

بهذا التعبير يُوضح الرسول بولس أن السلطات معنية بالسلوك والأعمال، وليس بأي شيء آخر. إنهم - مثل الضمير - مُزودون بنعمة الله العامة؛ ليقاوموا الأعمال الشريرة. والناس الذين يفعلون الشر لا بد وأن يخافوا من السلطات، أما أولئك الذين يفعلون الصلاح؛ فلن يجدوا في الحكومة المدنية ما يضايقهم. فإذا وجد أناسٌ أمناء خائفون من السلطات، فهذا معناه أن تلك السلطات قد تجاوزت التفويض الإلهي المُعطى لها.

عدد4: "نعم، الحكومة المدنية هي عطية الله لك من أجل خيرك. إنها وجدت لخير الناس. إنها ليست لخير الحكام، بل لخير المحكومين. عندما تحكم الحكومة من أجل منفعة شعبها، وإرهاب فاعلي الشر، وامتداح الذين يعيشون بالصلاح؛ فإنها بذلك تتم التفويض الإلهي لها، لكن عندما يتكرر تجاهلها للتفويض المُعطى لها من الله، فإننا لسنا مُلزَمين بطاعتها. وفي هذه الحالة يكون لدى المحكومين الحق في علاج الشر، على ألا يفعلوا هذا عن طريق ارتكاب شر أعظم وهو الفوضى، وما يصاحبها من خوف وعدم استقرار. لكن إذا كان أقل الشرير هو ثورة تهدف إلى تبديل الحكومة الحاضرة بحكومة أخرى أكثر طاعة للتفويض الإلهي، فعلى المؤمن أن يعتبر نفسه بريئاً من الناحية الكتابية، إذا فجر مثل هذه الثورة أو اشترك فيها."

لكن دعونا نرجع إلى النقطة الأساسية التي يناقشها بولس الرسول؛ أن الحكومة هي لخير المحكومين.

عدد4: "إذا كان الأمر هكذا، فإذا فعلت الشر، فلك الحق أن تخاف، لأن الله قد وضع السيف والسلطان في يد الدولة، والدولة لا تحمل هذا السيف عبثاً. وبكلمات آخر، فإن الدولة لا تحمل السيف شكلياً فقط؛ لكن الله قد أعطاها السلطان لاستخدام هذه القوة. لقد عين الله السلطات الحاكمة لتكون أدوات لعقاب الناس على جرائمهم، وتنفيذ غضبه في عاملي الشر."

يؤكد بولس الرسول بوضوح أن الدولة يمكن أن تقرر وتنفيذ عقوبات عادلة على من تثبت إدانتهم حتى عقوبة الإعدام (انظر تك9: 6 العهد مع نوح عمل مع كل الجنس البشري، ولا يزال ساريًا حتى الآن). هذا الأمر بعيد تماماً عن سم الحركة الإنسانية، التي – مع نظرتها المتدنية لقدسية الحياة – قد نجحت في حشد تعاطف المجتمع مع المجرم، وحوّلت عن الضحية. بهذه الوسائل استطاعت أن تحقق رغبتها في إلغاء عقوبة الإعدام. وفي المناسبات التي تُناقش فيها هذه الحركة هذا الموضوع، تتناوله من

حيث أن الإعدام رادع. هذا كلام غير أخلاقي، فمن وجهة نظرهم أنه من غير المعقول أن يفقد شخص حياته بسبب جرمه، لا لشيء إلا أن يكون عانقاً لمن يعتزم ارتكاب نفس الجرم. إن الكتاب المقدس لم يتحدث عن عقوبة الإعدام بمثل هذه الطريقة، لكنه نظر للإعدام كعقاب عادل تطالب به القدسية العظمى للحياة الإنسانية. إن الحياة الإنسانية مقدسة لدرجة أن تدبير القتل العمد، هو أمر شائن جداً، ولا شيء سوى العقوبة العظمى – الإعدام – يمكن أن يكون الجزاء المناسب لمثل هذا الجرم. ويؤكد بولس الرسول أن الدولة تحمل سيف الحق – بواسطة السلطان الإلهي – ولذلك فإن لها كلاً من الحق والواجب أن تُنزل العقوبة العظمى على المجرمين الذين ارتكبوا جرائم كبرى.

وقوة السيف الذي في يد الدولة، تعني أيضاً أن الدولة لها الحق والسلطان في أن تشن الحرب في ظروف معينة. إنها قد تفعل ذلك ليس من أجل مصلحتها الذاتية؛ لأن هذا يناقض روح التفويض الإلهي، الذي يفرض عليها ألا تأخذ في الاعتبار مصلحة الحكام، عندما تتخذ قراراتها؛ لكنها يمكن أن تفعل هذا – شن الحرب – إذا كان ذلك يُدعم العدالة، عندما يكون في ذلك مكافأة للصالحين، وعقاباً لفاعلي الشر. ومن غير المنطقي أن الدولة يمكن أن تمارس السلطة داخل حدودها الخاصة، ولا يمكنها في الوقت نفسه حماية تلك الحدود. وبالمثل لا يُعقل أن يكون للدولة سلطان إقامة العدالة داخل مجالها الخاص؛ ولكن ليس لها سلطان لمقاومة المعتدين الذين يأتون بالظلم من الخارج.

هذا التعليم متناغم تماماً مع تعليم ربنا يسوع المسيح، وعبارته المشهورة: "أعطوا ما لقيصر لقيصر". لقد أكد المسيح ذلك، خلال مناقشة تتعلق بشرعية دفع الضرائب، والرب يسوع كان يعرف تماماً أن جزءاً من الضرائب التي تؤخذ سوف يستخدم في تدعيم جيش قيصر؛ لكنه رفض أن يعتبر هذا سبباً لعدم دفع الضرائب. ولم يطلب من جندي أن يستقيل من الجيش، ولم يضع الاحتلال في سلة واحدة مع الزانية، التي قال لها أن لا تخطئ أيضاً. والواقع أن رسله استخدموا صورة الجندي مرات كثيرة

لتوصيل مبادئ هامة تتعلق بالحياة المسيحية؛ ولم يكن ممكناً أن يفعلوا ذلك إذا كانت مهنة الجندي مهنة شريرة. وهكذا، وجد العديد من الجنود الأتقياء على صفحات كل من العهدين القديم والجديد، ما يفيد بأن وضعهم في الجندي لم يكن عائقاً في طريق تقدمهم الروحي. إن دعوة معارضة الحرب لا تجد ما يبررها في كلمة الله؛ فالعمل في القوات المسلحة هو واجب مشرف للرجل المسيحي. وللأسف فإن الكثيرين من ذوي المقاييس الروحية المطلوبة لمقاومة تجارب الحياة العسكرية، لا ينظرون لهذه المهنة نظرة جادة.

وهكذا فإننا نرى أن الدولة معينة من الله، وقد أعطيت مهمة واضحة. إنها تستمد سلطاتها من الله، ولا تحمل السيف عبثاً، وعندما تمارس هذا السلطان بعدل يجب أن ينظر إليها على أنها أداة لغضب الله. وهناك أشياء تُفوّض بها الدولة لكنها تحرم على الفرد (انظر ثانية 12: 18 - 21).

لكي تُطاع الدولة

عدد 5: "وهكذا، فأنتم المؤمنون يجب أن تطيعوا السلطات المدنية، وهذه الطاعة لا ترتبط بالخوف مما يمكن أن يحدث لكم إذا لم تُطيعوا، ولكن لأن الضمير يتطلب ذلك."

معنى هذا أن المواطن المسيحي يجب أن يدفع الضرائب التي تطلبها الدولة منه. هذه النقطة نتابعها في عدد 6. إن الهدف من الضرائب ليس إرضاء أطماع شخص ما؛ ولكن لتوفير الموارد المالية لتدعيم أمر إلهي. ويجب ألا يُنظر إلى جامعي الضرائب كطغاة، ولكن كأناس ضروريين لإتمام أمر إلهي على نحو لائق. وبهذا المعنى هم خدام الله، وعملهم جدير بالاحترام التام. إن الأموال التي يجمعونها ليست أموالهم الخاصة، ولكنها أموال الله، وهم مسئولون أمام الله عن جمعها بضمير وبعدل. وبنفس الطريقة، فإن الدولة مسئولة أمام الله عن كيفية استخدام هذه الأموال. الأموال العامة هي أموال

الله، وعندما نستخدمها لأغراض شخصية، أو لإرضاء رغبات خاصة، أو لدعم الظلم والشر، أو بأي طريقة لا تتفق مع إرادة الله للدولة؛ فإن هذا يعتبر سلباً للرب، وهذه خطية يشجبها الكتاب المقدس ويجب إدانتها.

إن واجبنا حيال الدولة هو الطاعة والخضوع، وواجبنا حيال جامعي الضرائب، هو تقديم ما يطلبونه من مال. ويختلف الناس فيما يتطلبون من حقوق بحسب السلطة الخاصة التي قد فوضهم الله للقيام بها. وهناك أشياء من حقهم بفضل مناصبهم.

عدد7: "ذلك أعطوا الجميع حقوقهم. البعض لهم سلطان أن يطلبوا ضرائب، وآخرون يمكن أن يطلبوا بمطالب مالية أخرى، وآخرون لهم الحق في أن نقدم لهم الاحترام والإكرام. كل من له حق؛ علينا أن نعطيه حقه".

لاشك أن بولس الرسول يقصد، أننا يجب أن نحترم كل الموظفين الرسميين كأشخاص؛ فمعظمهم من غير المؤمنين، والعديد منهم غير أتقياء في كلامهم وحياتهم، ولكن بسبب مناصبهم هم خدام لله في المجالات التي يخدمون فيها. علينا أن ندرك هذا الأمر، وأن نؤدي ما لهم الحق في أن يطلبونه. وعندما لا ينجزون التفويض الإلهي المَعطى لهم، أو عندما يتخذون لأنفسهم سلطاناً غير مشروع؛ وجب علينا حينئذ أن نسعى لإبعادهم، بشرط أن يتم ذلك من خلال الوسائل المشروعة.

وهكذا نحن نواصل تعلمنا عن كيفية ظهور حياة التكريس بسهولة ووضوح. لا شيء يمكن للمؤمن أن يعمل بنفس الطريقة التي يعمل بها غير المؤمن. إن المؤمن يسعى لكي يحيا لمجد الله؛ بينما يحيا غير المؤمن لنفسه. إن التكريس يظهر كشيء مفيد، وليس كشيء غريب. إن المؤمن الشاكر هو مواطن يحترم القانون ويتمسك به ويطيعه. إنه في مثل هذه المواقف يمكن أن نرى الحياة المقدسة كما ينبغي أن تُرى، وليس بإظهار جوٍّ من الروحانية.

اقرأ رومية 13: 8 – 14
تصرف المسيحي في المجتمع

لقد أخبرنا الرسول بولس، بأن نؤدي لكل الناس ما هو حق لهم، وهذه هي الفكرة التي تربط بين ما سبق وما سيأتي. إننا لا يجب أن نكون في وضع المدنيين لأحد بشيء. كل ديوننا يجب أن تُسدّد. ويتقدم بولس الرسول من هذه الفكرة، لكي يخبرنا كيف يسلك المؤمنون في المجتمع بصفة عامة.

على المسيحي أن يدرك أنه ليس مجرد عضو في الكنيسة، وليس مجرد فرد، أو مجرد مواطن، إنه جزء من المجتمع المحلي، ومن المجتمع ككل. إنه يعيش في شارع معين، محاط بالأصدقاء والجيران. إنه يعمل كل يوم في شركة مع زملائه. إنه جزء من وطنه ومن قارته، وفي كل علاقاته يجب أن يكون سلوكه متميزاً، بفضل ذهنه الذي تجدد، فمهما كانت الظروف المحيطة به؛ عليه أن يكون مكرساً لله كذبيحة حية. لكن ماذا يعني هذا الكلام عملياً؟

عش مُنصفاً

عدد 8: "العيش بانصاف يعني ألا تكون مدينا لأحد بشيء. إننا مُجبرون بالأ نكون مدنيين للدولة بما هو حق لها، وهذا ينطبق أيضاً على المجتمع ككل.